GENERALA/RES/47/153
5 April 1993

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٨٥ من جدول الأعمالقرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/47/725)]

١٥٣/٤٧ - التعاون في ميدان التنمية الصناعيةإن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها د-١٨ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، و ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي يتضمن مرفقه برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراراتها ١٩٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٤٦/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٤/١٩٩٢ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد القرارات الأخرى ذات الصلة في مجال التعاون في ميدان التنمية الصناعية.

وإذ تلاحظ مع الارتياح نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية^(١)

وإذ تدرك أن تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة، من خلال جملة أمور من بينها اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف الديون لمعالجة مشاكل الديون الخارجية وإقامة نظام تجاري عالمي مفتوح وغير تقييدي، هي من الأمور الجوهرية لتعزيز الجهود المبذولة من أجل التصنيع في البلدان النامية،

(١) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

واقترنا منها بأن هناك حاجة الى بناء أو تعزيز القدرات المحلية في البلدان النامية في مجالات من قبيل تنظيم المشاريع والإدارة والتكنولوجيا والتمويل والتسويق من أجل تعزيز التنمية الصناعية فيها، وأنه ستكون ثمة حاجة الى توفير مساعدات تقنية ومالية لدعم الجهود الوطنية المبذولة في البلدان النامية تحقيقاً لهذا الغرض،

وإذ تحيط علماً بمذكرة الأمين العام بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنوع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية^(١)،

١ - تؤكد أهمية التعاون الدولي في دعم الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني في ميدان التنمية الصناعية، ولاسيما في مجالات تنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار والتصدير، ونقل التكنولوجيا، والتحول الصناعي، وتنمية القدرات الوطنية، وذلك بغية تنوع وتحديث الأنشطة الإنتاجية في البلدان النامية؛

٢ - تطلب الى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أن تأخذ في الاعتبار على النحو الواجب، في سياق التعاون في ميدان التنمية الصناعية، في برامجها ومشاريعها وأنشطتها، الالتزامات المتصلة بتعزيز التنمية المستدامة التي اتفق عليها في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وخاصة بضمن توفير وسائل التنفيذ، على النحو الوارد في إطار الباب الرابع من جدول أعمال القرن ٢١^(٢)، الذي يؤكد على وجه الخصوص على أهمية الموارد والآليات المالية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والتعاون وبناء القدرات، والترتيبات المؤسسية الدولية، بغية تحقيق التنمية المستدامة في كل البلدان؛

٣ - توصي بأن تعتمد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في إطار خطتها المتوسطة الأجل والمقرر الذي اتخذته في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ مجلس التنمية الصناعية^(٣) بشأن الأولويات ذات الصلة بين الأنشطة المتضمنة في تلك الخطة، ومع مراعاة القدرات المالية والتقنية للمنظمة، ومع إيلاء الاعتبار الواجب للأولويات الوطنية، الى تعزيز تعاونها مع المنظمات في القطاعين العام والخاص، وخاصة في البلدان النامية، ولاسيما مع المنظمات العاملة في مجالات تنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار والتصدير، وبناء القدرات التكنولوجية؛

(٢) A/47/535.

(٣) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/

يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) المقرر IDB.10/Dec.8، المعنون "الأولويات النسبية في إطار الخطة المتوسطة الأجل، ١٩٩٤

"١٩٩٩.

٤ - تحت المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، ولاسيما المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية، على دعم برامج ومشاريع التنمية الصناعية، وبخاصة في البلدان النامية؛

٥ - تلاحظ مع القلق أنه لم يتسن إنجاز دراسة الهيكل الصناعي العالمي الطويل الأجل؛

٦ - تكرر نداءها الى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة أن تقوم بتشجيع ودعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميدان التصنيع؛

٧ - تطلب الى الأمين العام أن يدعو المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، عن طريق الأمين العام، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بنداً بعنوان "التعاون في ميدان التنمية الصناعية".

الجلسة العامة ٩٢

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢